الاصلاح الاقتصادي في العراق ودور صندوق النقد الدولي

د. جميل محمد جميل

صندوق النقد الدولي لمن لا يعرفه هو احد الاذرع الرئيسة الثلاثة لهيكلة النظام الاقتصادي الدولي الذي تأسس قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل (١٩٤٤). وتأسس هذا الصندوق جنبا الى جنب مع البنك الدولي للانشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة ضمن اتفاقيات معاهدة برتن دوزالتي انعقدت انذاك في ولاية نيوهمبشاير في الولايات المتحدة الامريكية بحضور حوالي ثلاثين دولة.

وقد استهل صندوق النقد الدولي نشاطه تحديدا في ٢٢ آذار ١٩٤٧ وحيث تشكل حصة الولايات المتحدة في رأسماله بحدود ٢١٪ وبريطانيا بحدود ٥٪ واقل من هذه النسبة للبلدان الاخرى.

ان الحصة (المساهمة) الكبيرة للولايات المتحدة في رأسمال هذا الصندوق جعلها الحاكمة فيه وصاحبة القرار الاول في نشاطاته. وكثير من الناس يخلطون بين صندوق النقد الدولي وبين البنك الدولي. فالصندوق مؤسسة مالية (نقدية) ذات موارد معينة هدفها الرئيس تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تعاني هذا الاختلال المؤثر على التجارة العالمية والدخل والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك فالصندوق ليس منظمة لمساعدة البلدان النامية كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي، وليس من انشطته اعطاء قروض تنموية بل نشاطه في جوهره يعتمد على مبدأ القرض المقابل للتجديد لامكانية تدوير رأسماله. بمعنى آخر ان نشاطه يقتصر على اعطاء القروض قصيرة الاجل والمتوسطة (لغاية ٥ سنوات) لمساعدة البلدان في التغلب على العجز في موازين المدفوعات. وهذه الشرطية في اعطاء القروض تتيح له فرض "تدابير" معينة مصاغة من قبله لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات البلدان الطالبة لهذه القروض ولهذا الغرض حصرا. على ان حقيقة الامر تكمن في اهدافه لتقليص دور الدولة في الاقتصاد والاتجاه نحو آليات السوق ومن خلال اصلاحات اقتصادية تتضمن اعادة هيكلة القطاع العام للبلد المعني اهمها خصخصة المنشآت والمشاريع العامة.

والتدابير التي يطالب صندوق النقد الدولي باجرائها للبلدان المحتاجة هي مثار الجدل منذ ان ابتدأ بنشاطاته فلايمر مؤتمر، مالي او اقتصادي او دولي او اقليمي الا وتثار مسألة هذه التدابير (شروط الصندوق) باعتبارها شروطا قاسية يفرضها الصندوق على البلدان المحتاجة لقروضه.

وهذه التدابير يمكن ايجازها بالآتي:

-تخفيض الانفاق الحكومي.
-الحد من تدخل الحكومات في الية الاسعار وحركة الاسواق.
-رفع الدعم السعري عن السلع والخدمات العامة للقطاع العام.
-زيادة الضرائب والرسوم على المؤسسات الخدمية العامة.
-التحكم في السوق النقدية من خلال تحديد الائتمان ورفع اسعار الفائدة وتسوية اسعار الصرف وحتى تخفيض قيمة العملة التي يتطلب الامر لذلك.

هذه اذن التدابير التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الحكومات المحتاجة للاقتراض لتدعيم موازين مدفوعاتها وتقليل العجوزات المالية. وحيث يعد خبراء الصندوق تطبيق هذه التدابير ضرورية جدا لتصحيح الموازين والمضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية. ومن الطبيعي جدا ان تثار تساؤلات عديدة من قبل البلدان النامية حول هذه الاجراءات الصارمة التي تجعل الانتقال من حالة الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد المفتوح صعبة للغاية، جدير بالذكر ان مثل هذه التدابير هي في الحقيقة مستوحاة من "النظرية الكنزية" ايام الثلاثينيات والاربعينيات من القرن المنصرم عندما تم التغلب على الازمة الرأسمالية الكبرى التي سميت بالكساد العظيم انذاك. على ان الامر قد اختلف لاحقا عند مطلع الثمانينيات من القرن نفسه حيث باتت الاوضاع الاقتصادية والمالية والدولية معاكسة لما كانت عليه انذاك. من جانب آمر ما يصلح للاقتصادات المتطورة من معالجات لا تصلح للاقتصادات النامية من حيث مسببات الازمة الاقتصادية في البلدان المتطورة هي ليست نفسها في البلدان النامية، ومن هذه المنطلقات الوصفات العلاجية للازمات تختلف في دول المجموعة المتطورة عن دول المجموعة الثانية. وما نود ربطه في هذا الصدد هو موضوعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي الحالي مع الوصفات العلاجية التي تتيحها المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي والاليات المالية لنادي باريس، فلقد ربط النادي موضوعة شطب الديون العراقية المتراكمة عليه (وهي غير شرعية نتيجة الممارسات العسكرية للنظام السابق) وبالتالي تنفيذها على اقساط ثلاثة طبقا لموافقة صندوق النقد الدولي على ما يجري من اصلاحات اقتصادية في البلاد. بمعنى آخر بقدر ما تستجيب الحكومة العراقية لتصحيح هيكلة النشاط الاقتصادي طبقا لتدابير الصندوق بقدر ما يستجيب نادي باريس لاتمام عملية شطب الديون والبالغة في اجمالها ٨٠٪. اضف الى ذلك ان الاتفاقيات الطارئة للحكومة العراقية مع ادارة الصندوق تقتضي الالغاء التدريجي للدعم السعري في الاقتصاد العراقي بدءا بسلع الوقود (المشتقات النفطية) قبل نهاية العام الجاري ,٢٠٠٥ ويبدو ان حشر العراق في هذه الزاوية يجعل الحكومة العراقية في وضع لا تحسد عليه في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع العراقي الجريح بمزيد من الدعم الحكومي في شتى مفاصل الاقتصاد. فرجال الاعمال والصناعيون يطالبون دعم الدولة لمشاريعهم الصغيرة والكبيرة. المزارعون والفلاحون يطالبون باستمرار بدعم مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعي بل زيادة هذا الدعم، جموع الناس المستهلكين يطالبون بدعم البطاقة التموينية (المتعثرة اصلا) وزيادة مفرداتها وهكذا بقية فئات وطبقات المجتمع العراقي. وهؤلاء على حق في مطالباتهم نتيجة لتردي الاقتصاد ومستويات المعيشة والزيادة المطردة في البطالة وفي مستويات اسعار السلع والخدمات وحيث اشارت الاحصاءات المعلنة لوزارة التخطيط بأن نسبة التضخيم النقدي زادت بـ٣٧٪ في حزيران الماضي (٢٠٠٥) عما كانت عليه في حزيران ,٢٠٠٤

والتساؤل الكبير هو اذا كان الامر كذلك حاليا فكيف سيكون عليه الحال عند تنفيذ البرنامج الاصلاحي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي خاصة في مجالات رفع الدعم السعري عن السلع الغذائية والخدمات وعن الطاقة. لا نستطيع بطبيعة الحال الاجابة على هذا التساؤل ضمن هذه المقالة المقتضبة. كل ما نستطيعه الان جملة من المقترحات نأمل من الحكومة الحالية القيام بها وكما يلي:

اولا: لا بد لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الاخرى من مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية عن طريق وضع العراق في "خانة استثنائية" لاجراءاتهم "التدبيرية" الصارمة ولا سيما في مجالات دعم الاسعار والانفاق على الخدمات العامة.

ثانيا: الضغط السياسي على الدول المانحة للمساعدات للاسراع في تنفيذ التزاماتها في مؤتمر مدريد. وبالوقت نفسه العمل على تعديل شروط وانسيابية الاموال لتصل بالكامل الى الهيئات المنفذة لاعادة الاعمار من دون واجهات اضافية او سمسرة خدمية من مؤسسات اضافية او اعادة خدمات مصرفية غير مبررة تستقطع من مبلغ المنحة.

ثالثا: ينبغي على الحكومة واجهزتها الرسمية تحديد الفلسفة الاقتصادية للدولة على وجه الدقة ليعرف المنتجون والمستهلكون وارباب العمل والمؤسسات المصرفية ما يفعلون والى اين هم سائرون. فمنذ سنتين ونصف لم نجد رسميا واحدا يتعرض لهذه الفلسفة وكأن الاقتصاد معزولاً تماما عن السياسة. موضوعات غاية في الاهمية لا تبحث ولا تدرس وتحلل مثل الخصخصة، الدعم السعري، الاستثمار الاجنبي، استراتيجيات التنمية الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية وغير ذلك من الموضوعات والاليات التي يجب ان يطّلع عليه الانسان العراقي.

اخيرا وليس آخرا نؤكد ما يكتبه ويقوله العديد من خبراء الاقتصاد والمال بصدد الاصلاح الاقتصادي التدريجي المرغوب، وان الظروف الحرجة والدقيقة التي تمر بها البلاد تقتضي الحكمة والتعقل والفكر الواضح وبذل الجهود الصادقة للخروج من غمامة الاقتصاد الرمادي او الفوضوي الحالي (ان صح التعبير)، لان الاستقرار الاقتصادي اساس الاستقرار السياسي وهذا ما يجب ان يستوعبه السياسيون.

في الهم الاقتصادي

التوجهات والإنعكاسات الإقتصادية للعولمة

العراق في ظل الهيمنة القسرية لتوجهات العولمة

حسام الساموك

كلما حاول مشرعنو العولمة أن يجملوا صورة الرسالة التي إصطفو للدعوة إليها وتسويقها لم يفلحوا في تبرير حقيقة كونها إمتداداً لمشروع إستنزاف شعوب العالم وحملها على أن تظل سوقاً إستهلاكية لمنتجاتها وساحة لإستلاب ثرواتها الطبيعية والبشرية معاً.

بل إن الوسائل التي سبق للإستعمار القديم أن سلكها كوسيلة لفرض سطوته السياسية بالقدرات العسكرية التدميرية ليتسنى له أن ينفذ مشروعه في عمليات النهب المنظم للثروات، مالبثت أن إستعادت بريقها رغم حرص القوى المسوقة لسياسات العولمة أن تعطي أبعاداً أخلاقية وإنسانية لتوجهاتها وأهدافها المعلنة.

وكانت عملية إحتلال العراق برغم ما حققته من منجز لصالح المسيرة الديمقراطية بإجهازها على نظام دكتاتوري رسخ لعقود من السنين النهج الطائفي والشوفيني والقبلي وإنتزع الحس الوطني والإنساني من نفوس العراقيين، لكنها، وتحت ذريعة التخلص من النهج الدكتاتوري للنظام فرضت قسراً نمطاً من السياسات الموغلة في إستلاب الإرادة و النهب المنظم للثروة وتخريب البنى التحتية للإقتصاد الوطني.

لقد سعى رواد العولمة في أول لحظات هيمنتهم على مقاليد الإمور في العراق الى تخريب متعمد وبذرائع مصطنعة لمئات المصانع والمواقع الإنتاجية التي كانت الى وقت قريب تلبي إحتياجات العراقيين من الصناعات المتنوعة، بل كانت تضاهي منتوجات أجنبية شتى لملاءمتها مع البيئة المحلية وإنسجامها مع متطلبات ورغبات المستهلك، فيما أصدر السفير بول بريمر تشريعات شكلت عبئاً كبيراً على الإقتصاد العراقي إن لم نقل إستهدفت تقويض مرتكزاته الأساسية، خاصة عندما تم فتح الحدود على مصاريعها أمام المستوردات الأجنبية التي مارس فرسانها سياسة إغراق السوق نظراً لرفع الرسوم الكمركية نهائياً عن تلك المستوردات لتغزو السوق العراقية بمنتجات لا تتمتع بأية مواصفات للجودة مما إنعكس سلبياً على نشاط ما يقرب من ثلاثين ألفاً من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ليضطر تسعون بالمئة منها إلى إعلان إفلاسها وإغلاق أبوابها، ولم يبق إلا ثلاثة آلآف منها يتأرجح في إنتاج دون قدراته الحقيقية.

هذا الواقع المريع، وما تعرضت له أربعمئة وخمسون من كبار الشركات والمصانع الحكومية وما يتبع منها للقطاع المختلط لعمليات تعطيل مقصود.

وما جرى من إجراءات قسرية بحل الجيش الوطني وتسريح منتسبي وزارة الإعلام والعديد من المؤسسات المثيلة، خلق حالة مأساوية من البطالة الجماعية وتردي الأوضاع المعاشية بشكل يرثى له حتى قدرت منظمة الزراعة والأغذية الدولية نسبة من يقعون في خط الفقر من العراقيين بستين بالمئة، فيما قدرت جهات حكومية نسبة العاطلين عن العمل بخمسين بالمئة لكن أطرافاً أخرى ترفع هذا الرقم الى ٥٥ و ٦٠ بل هناك من يقدرها بسبعين بالمئة.

هذا الواقع المزري للحالة الإقتصادية في العراق لا بد أن نستذكر معه إن هذا البلد الذي يطفو على بحيرة من النفط كما يقال يمتلك ثاني إحتياطي للنفط بالعالم إن لم نعتمد من يؤكد إنه يمتلك الإحتياطي الأول.

وبمناسبة النفط الذي يبدو إن فرسان العولمة المحتلين أو أتباعهم المحليين قد هيمنوا تماماً لا على إنتاجه فحسب، بل ربما على موارده، حيث لم يتوفر لأية جهة عراقية أن تقف على موارد النفط التي شهدت تصاعداً في أسعاره ما بعد الإحتلال مباشرة وصل الى أكثر من ثلاثة اضعاف سعره المعلن لكن يكفي أن نشير الى أن ما سجل من مبيعات النفط لعام ٢٠٠٤ قد بلغ ثمانية عشر مليار دولار ونيفاً، لكن ما دخل حسابات البنك المركزي هو عشرة مليارات دولار دون أن يجرؤ أحد على البحث عن بقية المبلغ.

وسرعان ما يحملنا ذلك على تأشير الفوضى التي اتاحت المجال رحباً للفساد الإداري حينما بدأ مشرعنو العولمة بأول أشواط ذلك الفساد بإعتماد شركات أمريكية مثل شركتي هاليبورتون وبكتل بإحالة أضخم المشروعات والتعهدات اليها دون منافسة، لتتولى هاتان الشركتان وغيرهما إحالة المشروعات بعد تجزئتها الى مقاولين ثانويين بنصف المبالغ المتفق عليها وربما أقل، ليقوم هؤلاء المقاولون، وغالباً ما يكون غالبيتهم ممن لا سابقة لهم في مثل هذه المقاولات، وإنما أختيروا لمكافئتهم بسبب تعاونهم مع سلطات الإحتلال، فيقوم هؤلاء بإحالة تلك المقاولات بنصف، وربما اقل من نصف ما أحيلت عليهم وهكذا تذهب ملايين الدولارات، وأحياناً المليارات كعمولات جانبية وأرباح خيالية لمن لا ناقة له في المشروعات المعتمدة ولا جمل.

أمام مثل هذه الممارسات إنسحبت الآف الحالات في ميدان الفساد الإداري والمالي وصلت الى حد أن لا يعين شرطي أو موظف في مؤسسات الدولة إلا بعد دفع مقابل بالدولار الأمريكي.

ولم تسلم الخدمات العامة في العراق من التردي في عموم الحالة المعيشية والواقع الإقتصادي فتردى التعليم والمنشآت الصحية والخدمات البلدية والتجهيز بالطاقة الكهربائية حيث لعبت الأخيرة دوراً حاسماً في تعويق معظم الفعاليات الإقتصادية والإنتاجية المختلفة.

هذه الحالة المزرية لا بد أن تلبي تطلعات مشرعني العولمة حينما وجدوا في تحويل اليلدان النامية برمتها الى سوق لمنتجاتها المتنوعة وساحة لإنتزاع الخامات لصناعتها.

وحين نسعى لنستفيق من الصدمة ونجهد لإيقاف حالة التداعي وصولاً الى تأكيد ثباتنا الوطني بعد أن حاول (العوليون) تثبيت قناعة كاذبة أدوا فيها إستحالة عودة الوئام الوطني للعراق لا بد أن تتم بفعل رفض شعبنا وقواه التقدمية لهيمنة المحتل وكل أعمال الإرهاب، وبالتالي فإن ما ينبغي أن تنعكس فيه شعارات الوجود الأمريكي بأن الأمن هو الذي يوفر مسيرة التنمية والبناء، لتكون إن بدء حركة البناء وإنتشال جيش العاطلين من ضياع البطالة هو الذي يعيد عراقية العراقيين ليعودوا بناة لوطنهم ومبدعين في كل مواقع العطاء.

ومثل هذا التطلع المشروع يعيدنا الى قراءة أدبيات العولمة بما يحملنا على أن نفرض كشعوب نامية مسلحة بإرادتها الوطنية أن يتحقق التعاطي المتكافئ وفقاً لما تختزنه تلك الشعوب الطموحة من تجارب إنتاجية وقدرات تؤهلها للتجاذب في شتى حقول التبادل الإقتصادي والثقافي والتكنولوجي.

بعد تظاهر ألف من عمالها

الإمارات تمهل شركة إسكان يوما واحدا لدفع أجور متأخرة

دبي/ وكالات

ألزمت وزارة العمل في الإمارات شركة (آل حامد للإنماء والتعمير) بصرف الأجور المتأخرة للعمال لديها خلال ٢٤ ساعة، مع فرض غرامات مالية على الشركة الإماراتية الأردنية ومنعها من استقدام عمالة جديدة بسبب تلكوئها في هذا الأمر.

وحذرت الوزارة الشركة من أنه إذا لم تدفع الرواتب في المهلة المحددة فسيتم السماح للعمال بنقل كفالتهم إلى أي جهة أخرى دون الرجوع إلى الشركة ودون المساس بحقوقهم المتأخرة.

جاء ذلك بعد أن تظاهر نحو ألف عامل آسيوي في قطاع البناء اليوم في إمارة دبي للمطالبة بدفع رواتبهم المتأخرة لعدة أشهر.

وسار مئات العمال. أغلبهم من الهنود والباكستانيين والبنغال. في هدوء من موقع المشروع الفخم الذي يقام على شكل نخلة في البحر قبالة المدينة الجديدة في دبي. إلى شارع الشيخ زايد الشارع الرئيسي في المدينة.

وبعد تجمع استمر حوالي ساعتين في ازدحام خانق. حضرت قوات كبيرة من الشرطة لتفريقهم ونقلهم بحافلات إلى مقر إقامتهم خلف منطقة الحدائق شمال مدينة دبي حيث يقيمون في بيوت خشبية.

وقال أحد العمال إنهم لم يتسلموا رواتب منذ خمسة أو ستة أشهر حسب حالة كل عامل، موضحا أن الراتب لا يزيد عن ٦٠٠ درهم (١٦٤ دولارا) دون احتساب الساعات الإضافية.

ويعكس هذا التحرك الذي لم يعد نادرا شعور القلق المتزايد لدى العمال الأجانب في قطاع البناء إزاء ظروف عملهم السيئة. ولا يمنح القانون في الإمارات الحق في الإضراب أو تشكيل نقابات أو أحزاب سياسية.

يشار إلى أن أكثر من ٨٠٪ من سكان دبي البالغ عددهم أكثر من مليون نسمة هم من الأجانب ضمنهم آلاف العمال الآسيويين الذين قدموا للعمل في مشاريع عمرانية عديدة في دبي.

ركود يصيب تجارة العقارات في بغداد

بغداد /كريم الحمداني

تشهد تجارة بيع وشراء العقارات في بغداد ركودا ملحوظا بالرغم من الغاء القوانين والاجراءات التي كانت عائقا في طريق نموها وفي المقدمة منها الغاء قرار احصاء ١٩٥٧ كشرط للتملك في بغداد.

"الحدث الاقتصادي" التقت عددا من الدلالين لمعرفة الاسباب التي تكمن وراء هذا الركود.

الحاج ابو جهاد صاحب مكتب دلالية العذراء في بغداد الجديدة، اكد ان حركة بيع وشراء العقارات تشهد ركودا منذ بداية هذا العام في بغداد بسبب انعكاسات الوضع الامني الخطير، موضحا كنا نأمل ان ينعكس الغاء قرار (٥٧) على ازدهار البيع والشراء ولكن النتيجة كانت ركوداً واضحا ويقتصر عملنا حاليا على صفقات الايجار التي تشهد ارتفاعا كبيرا حسب المنطقة، ففي منطقتنا مثلا اصبح ايجار الشقة الصغيرة لا يقل عن "٣٠٠-٤٠٠" ألف دينار شهريا وبسر قفلية تتجاوز خمسة ملايين دينار، اما البيوت فأن ايجارها الشهري من ٥٠٠ الف دينار صعودا ولذلك اصبح العديد من المواطنين يفضلون المحافظات التي تشهد نوعا من الاستقرار وتوفير فرص العمل.

ويرى السيد فاضل محيبس صاحب مكتب دلالية الخبرة ان توزيع الاراضي السكنية على الموظفين وعوائل الشهداء اجراء غير مجدكون الموظف او عائلة الشهيد لا تتمكن من بناء هذه الارض بسبب تصاعد اسعار المواد الانشائية المستمر نتيجة توقف اغلب معامل القطاعين العام والخاص عن انتاج هذه المواد اضافة الى زيادة اجور الايدي العاملة، موضحا ان على الحكومة ان تبني مجمعات سكنية بدل توزيع الاراضي او تمنح قروضا مجزية لا تقل عن خمسة عشر مليون دينار ليتمكن المستفيد من بناء دار سكنية وتسترد بأقساط مريحة لا تثقل كاهل المستفيد وان لا تقتصر على الموظفين فقط وانما تشمل جميع شرائح المجتمع، وهذا الاجراء يمكن ان يساهم في حركة تجارة بيع وشراء العقارات.

وقال السد حسن مدهوش، صاحب مكتب دلالية الكرم: ركود عملية بيع وشراء العقارات في بغداد يعود الى الوضع المعيشي الصعب الذي يعيشه اغلبية المواطنين بسبب البطالة وارتفاع اسعار المواد الانشائية، موضحا ان هناك سببا آخر هو كثرة تصريحات المسؤولين حول بناء المجمعات السكنية والقروض العقارية جعلت المواطن ينتظر دون جدوى.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨